الإستراتيجية الجزائرية في إدارة حدودها: مقاربة تنموية

ALGERIA'S STRATEGY IN MANAGING BORDRES: A DEVELOPMENT APPROACH

لزهر عبد العزيز[1] تمزور فتيحة [2]

[1] جامعة عمار ثليجي بالأغواط (الجزائر)، l.abdelaziz@lagh-univ.dz

[2] جامعة عمار ثليجي بالأغواط (الجزائر)، fatihatem@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/25 تاريخ القبول:2020/10/22 تاريخ النشر: ديسمبر/2020

الملخص

تعتبر المناطق الحدودية للدول من المناطق الأكثر حساسية أمنيا نظرا لخطورة التهديدات الناتجة عن الاختراقات خصوصا ما ارتبط منها بالفواعل فوق القومية التي تتخذ أشكالا متعددة وتحديات عابرة للقارات، كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالأسلحة والبشر. لذلك تكتسي مسألة أمن الحدود وإدارتها أهمية قصوى في الأمن الوطني وتعتبر أولوية في ظّل تحولات مفهوم الأمن. ودأبت مختلف البلدان في شمال أفريقيا عموما والجزائر خصوصا بالعمل بشكل أساسي على حدودها باعتبارها تشكل تحديا أمنيا نظرا للتهديدات الأمنية التي ارتبطت بالتدخلات الأجنبية إقليميا (في كل من شمال مالي وليبيا)، والانفلات الأمني داخل تلك الدول التي جعلت منها دولا فاشلة غير قادرة على التحكم في حدودها. بالإضافة إلى المخاطر الداخلية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى التغير الاضطراري في مدركات التهديد والسياسات المتبعة لمجابهة تلك التحديات. ولعلّ تبني الجزائر مقاربة أكثر ملائمة وذات بعد ناعم للقوة والأمن يعتبر تحولا في الاستراتيجية المتبناة وفق منطق التماثلية في آليات مجابهة التهديدات. تلك المقاربة التي تزاوج بين البعد الليّن والصلب للأمن من خلال تبني مقاربة مبنية على التنمية الداخلية خصوصا في المناطق الحدودية وتحقيق الأمن والاستقرار متعدد الأبعاد من جهة، من جهة أخرى مواجهة التهديدات النابعة من دول الجوار عبر أنساق دفاعية تستجيب لمتطلبات إدارة الحدود وفق آيات متعارف عليها دوليا.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية – أمن –التهديدات– تنمية– الحدود.

Abstract

The border regions of countries are considered among the most sensitive areas due to the seriousness of the threats resulting from the breaches, especially those associated with the supranational actors that take many forms and transcontinental challenges, such as international terrorism, organized crime, illegal immigration, and trafficking in arms and people. Therefore, the issue of border security and its management is of utmost importance in national security and is considered a priority in light of the shifts in the concept of security. The various countries in North Africa in general and Algeria in particular have been working mainly on their borders as they constitute a security challenge due to the security threats that have been associated with foreign interventions regionally (in both northern Mali and Libya), and the insecurity within those countries that made them failed states unable to control Its limits. In addition to the internal risks with an economic and social dimension, which led to

المؤلف المرسل: لزهر عبد العزيز، الإيميل المهني: l.abdelaziz@lagh-univ.dz

the forced change in the threat perceptions and the policies adopted to confront these challenges. Perhaps Algeria's adoption of a more appropriate and soft-dimensioned approach to force and security is a shift in the strategy adopted according to the logic of analogy in mechanisms to counter threats. This approach that marries the soft and hard dimension of security by adopting an approach based on internal development, especially in border areas, and achieving multi-dimensional security and stability on the one hand, on the one hand, on the other hand, confronting threats emanating from neighboring countries through defensive systems that respond to the requirements of border management according to internationally recognized verses.

Key words: Strategy - Security - Threats - Development - Borders

المقدمة

تعيش الجزائر اليوم في بيئة إقليمية على درجة عالية من عدم الاستقرار بسبب انتشار المخاطر والتهديدات الأمنية، نتيجة لانعدام الاستقرار في دول الجوار، وبسبب التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في الإقليم المغاربي–الساحلي. لقد خلقت هذه التهديدات جملة من التحديات أهمها: الإرهاب، الجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر الذي أخذ منحى تصاعدي بسبب الحروب والنزاعات التي تعيشها دول الجوار. وبما أن المسائل الأمنية استعجاليه بطبيعتها، فإن معضلة التدخل أصبحت الشغل الشاغل للجزائر التي ترفضه، بحكم طبيعة عقيدتها الأمنية والسياسية، طارحة بدائل لمواجهة تلك التهديدات المتصاعدة في المنطقة دون خرق لمبادئها الأساسية. وفي هذا السياق وجدت الجزائر نفسها بين ضغوطات البيئة الإقليمية والدولية ومصالحها الإستراتيجية وعقيدتها الأمنية، الأمر الذي نتج عنه حالة لم تعهدها الجزائر إذ كان لابد من تطوير إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار مصالحها الحيوية ومبادئها وثوابتها.

1. أمن الحدود وإشكالية تنميتها

لا ترتبط مسألة أمن الحدود بأمن الدولة فقط من خلال الآليات المطبقة للتنظيم والمراقبة والحماية والتأمين كما ذكرنا سالفا، بل تتجاوز ذلك لتشمل عملية إدراك التهديد وتكييف الأدوات لمجابهته مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة الانكشاف الأمني داخليا وخارجيا كمحور لتطوير المقاربات الأمنية التي تتماشى وطبيعة مدركات التهديد. ولعلّ التحولات التي عرفها النظام الإقليمي والعالمي بعد انتهاء الحرب الباردة كما نظر إليها الأستاذ وليد عبد الحي عندما يصفها بتحول المسلّمات في العلاقات الدولية من خلال التحول في إدراك البنية الأمنية الإستراتيجية ومصادر التهديد. بالإضافة إلى المتغيرات متعددة الأبعاد والمستويات خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور ما سمي بالحرب العالمية على الإرهاب، وظهور تحديات أمنية تجاوزت البعد التقليدي للأمن وارتبطت أكثر بالتحديات الاقتصادية والبيئية، زد على ذلك تهديدات نتجت عن التحول في بنية الصراعات الدولية التي أصبحت غير تماثلية وتتجاوز التصورات الدولتية. هذه التحديات الأمنية التي كان لابد من ضرورة تكييف السياسات والاستراتيجيات الأمنية مع طبيعة تلك التهديدات خاصة ونحن نعيش في بيئة إقليمية هشة أمنيا نظرا للأخطار الناتجة

عن التدخلات العسكرية وفشل الدول المجاورة في إدارة وفرض سيطرتها على حدودها السياسية. الأمر الذي فتح المجال أمام العديد من الكيانات غير الدولتية من لملأ ذلك الفراغ. وأصبحت العديد من الدول تواجه مشكل فعلي آني خصوصا التي لديها حدود مترامية وذات جغرافيا صعبة، بالإضافة إلى تركيز برامج التنمية في المركز على حساب المحيط والمناطق الحدودية[1]، وبالتالي تشكل مصدرا للتهديد.

1.1 مفهوم الحدود

تشكل **الحدود** الخطوط المحددة لمساحة الدولة التي تمارس عليها سلطتها، "وتحظى بعناية وحماية القوانين الداخلية في الدولة والقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى"[2]. كما تعبر الحدود وفق منطق الدولة القومية الوستفالية تعبيرا مباشرا عن سيادتها، كما تشكل نقطة اتصال وتواصل وتفاعل مع محيطها الخارجي، لذلك تعمل تلك الكيانات على إدارة وحماية حدودها من الاختراق وفق بعدين أساسيين: الحماية والتأمين / المراقبة والتنظيم. حماية وتأمين حدود الدولة من مختلف المخاطر التي تهددها وفق الحدود السياسية الخطية المتعارف عليها دوليا والمصادق عليها وفق قوانين القانون الدولي، من خلال وضع نقاط المراقبة والتفتيش وإنشاء مراكز العبور وتحصينها وتزويدها بمعدات الكشف والمراقبة عن أي تهديد أو أنشطة مشبوهة مخالفة للتشريع. بالإضافة إلى المراقبة الصحية للأفراد تفاديا لانتشار الأوبئة التي أصبحت تشكل تهديدا وتحديا عالميا. تنظيم ومراقبة عبور الأفراد والسلع والخدمات وضمان تدفقها وفق التشريعات المتعامل بها، كما تسعى من خلال آلية المراقبة حمـــاية التراث المادي واللامادي من خلال مراقبة الإنـــتاج الفكري والأكاديمي وحمـــاية الثروات من خطر التهريب.

2.1 مفهوم التنمية

ويحدد مفهوم **التنمية** بأنه تلك الإجراءات الزمنية لإحداث نقلة نوعية، وتغييرات جذرية في المجتمع بهدف اكتساب القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. بمعنى رفع قدرته على الاستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة لأعضائه، بصورة تكفل تناسب درجات الإشباع مع تلك الحاجات المتطورة باستمرار. حسب التعريف الّذي قدمته اللجنة الدولية للتنمية والبيئة في عام 1987 من خلال التقرير الموسوم "مستقبلنا المشترك"، والتي عرفت بلجنة برونتلاند "**Brundt land** " الذي أصبح علامة فارقة في السياسات البيئية والتنموية منذ التسعينات من القرن الماضي؛ فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة، بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم. كما حدد (برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية) الأهداف الرئيسية لتحقيق التنمية في القرن الواحد والعشرين كالتالي :

1- مكافحة الفقر المدقع والمجاعة.

2- ضمان التربية والتعليم للجميع.

3- السعي نحو العدالة بين الجنسين

وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع.

4- حماية الأطفال الرضع من الأمراض المميتة.

5- تحسين مستوى الرعاية الصحية للأمومة

6- مكافحة أمراض القرن (السيدا ، السرطان ، السكري وأمراض القلب ...الخ)

7- حماية البيئة و الحفاظ عليها

8- إقامة شراكة إقليمية وعالمية من أجل التنمية.

كما تعتبر التنمية عملية شاملة ومتكاملة تقوم أساسا على مدى تلبية الدولة للحاجات الإنسانية والاقتصادية لمواطنيها من خلال إقامة نموذج اقتصادي يقوم باستغلال مواردها وإمكاناتها لتحقيق عملية التنمية[3]. وذلك من خلال تطوير المهارات وأساليب جديدة للإنتاج، بالإضافة إلى إنماء الطاقات البشرية وتطوير نماذج جديدة للإدارة والتسيير من أجل رفاهية الفرد وزيادة متوسط دخله[4]. إذن فإن تنمية المناطق الحدودية تعكس مدى قدرة الدولة على تحقيق التنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها في المناطق الحدودية الخاضعة لسيادتها، من أجل تحقيق الرفاهية للمجتمع. بما ينعكس بصورة ايجابية على الاستقرار السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع ويقلل من مخاطر والتهديدات الناجمة من الحدود. كما تركز التنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية على الإنسان كهدف للتنمية،لذلك نجدها تهتم بتحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاجتماعية مع المحافظة على استقرار معدل السكان، مع استغلال أمثل للموارد البيئية الطبيعية أي الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

كما أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية فحسب وإنما ، من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي وبالتالي إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعليم القراءة وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة. أما الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة فتتمثل في تلك العمليات التي يقوم بها المجتمع لتطوير إمكانياته وقدراته وموارده بما يحقق الارتفاع في الدخل الوطني، لينعكس ذلك على دخل أفراده، بشرط الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وتوفير بيئة سليمة ونظيفة. كما تفرض التنمية في بعدها الاقتصادي ضرورة إيقاف تبديد الموارد الطبيعية وإجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المهدرة للطاقة مع تحسين مستوى الاستغلال الكفء وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة خاصة أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي.

3.1 مفهوم الأمن

واستتباعا ننتقل لمفهوم **الأمن** الذي إذا كان لغة عكس الخوف، أي الإحساس والشعور بالطمأنينة، فإن مفهومه العلمي الذي يتوسع خاصة في أدبيات العلاقات الدولية، ليشمل أبعادا وقطاعات كثيرة هي: (العسكري، السياسي، الاقتصادي، الثقافي، البيئي والمجتمعي)، بعدما كان مفهومه منحصرا في أمن

الدولة. إنه بهذا الطرح الجديد يتجاوز معناه الكلاسيكي ليجعل من أمن الفرد والمواطن الهدف الرئيسي له. يعد الأمن من المصطلحات الأكثر تداولا في الأدب السياسي عموما وعلم العلاقات الدولية خصوصا نظرا لارتباطه الوثيق بمصير ومستقبل حياة الشعوب والدول، فرغم ارتباط هذا المفهوم بحياة الإنسان واهتماماته اليومية من خلال اختراقه لجميع جوانب الحياة الإنسانية وحضوره الدائم والمتواصل في النقاشات والبحوث العلمية إلا أن الاتجاه التقليدي في البحث يركز على المعنى العسكري التقليدي للأمن[5].

لكن مع تطور المجتمعات والأنظمة السياسية وتعقد مؤسسات الدولية وزيادة حجم المصالح والقيم المتصارع عليها، بالإضافة إلى تطور مفهوم القوة وتجاوزه الأطر الصلبة خرج مصطلح الأمن من قوقعة العلوم العسكرية البحتة التي تركز على الجوانب الكمية للقوة العسكرية وتجاوز جميع هذه الحدود ليتعدى الادراكات التقليدية ويدخل في مجال ما بعد التقليدي. ولعّل أهم سمة تتميز بها مصطلحات العلاقات الدولية الغموض وتعدد المعاني نظرا لتعدد الأطر المرجعية لعلماء السياسة والمختصين واختلاف مشاربهم ومدارسهم لذلك سنحاول التركيز على أهم التعريفات وأحدثها في أدبيات العلاقات الدولية، ومن أهم التعريفات الأكثر تداولا في الدراسات الأمنية المتخصصة تعريف Barry Buzzan والذي يتمحور حول اعتبار الأمن حركة أو برنامج عمل يهدف إلى التحرر من التهديدات من جهة، ومن جهة أخرى هو قدرة الدول والمجتمعات الحفاظ على كينونتها وعلى استقلاليتها وانسجام مؤسساتها وتماسك وظائفها ضد أي حركة معادية تهدف إلى تغيير الوضع القائم[6]. بمعنى أن الدول والمجتمعات في سعيها الدائم للأمن تجد نفسها في بعض الحالات في انسجام تام لكن ليس بصفة مطلقة حيث يمكن أن يتعارضان أحيانا.

حسب هذا التعريف فإن أساس الأمن يكمن في البقاء على مستوى المجتمع أو الدولة فكل يسعى للبقاء حسب التحليل الواقعي الذي يبنى فرضياته على فوضوية النظام الدولي وبالتالي البنية الفوضوية للأمن، لذلك يصبح الأمن مفهوما نسبيا. بالمقابل، الأمن القومي الذي يتمحور حول قدرة الدول على الحفاظ على الوحدة الوظيفية والهوية المستقلة تؤدي إلى مفهوم محافظ إلى حد بعيد. فمنذ الخمس عقود الماضية وتحت تأثير النظرة الواقعية للعالم ، سيطرت الفكرة التي مؤداها اعتبار الأمن مسألة بقاء يفترض وجود تهديد دائم و مستمر[7]. يفهم من هذا التعريف أن ضمان الأمن قائم على البقاء الفيزيائي للدولة– الأمة ومواجهة أي اعتداء عسكري مسلح ضدها، أي أن المسألة انحصرت في الحماية والدفاع. هذه المقاربة التي تتطابق وإسهامات أرنو لد ولفرز (من رواد المدرسة الواقعية)، فحسب هذا الأخير فإن الأمن يعكس قيمة مركزية تقاس بغياب أي تهديد ضدها مهما كان في معناها الموضوعي، و"غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"[8]. لكن التعريفين يثيران نوعا من الغموض حول طبيعة القيمة المركزية التي لابد من حمايتها، هل هي الوحدة الترابية؟ الرفاهية الاقتصادية؟ الحريات الأساسية أم الهوية الثقافية؟ وما طبيعة التهديدات التي لابد من الوحدة المرجعية حماية نفسها منها؟ هل هي تهديدات ذات طابع

عسكري أم غير عسكري؟وما طبيعة الوحدة المرجعية؟ هل هي الدولة –الأمة الإنسانية أم الفرد؟ وفي أي مستوى يمكن اعتبار التهديد يهدد الأمن؟

ولقد قدم الأستاذ مدحت أيوب تعريفا للأمن يرى من خلاله أن " قدرة المجتمع وإطاره النظامي (الدولة) على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى محافظته على كيانه، هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته"[9]. فمن خلال استعراضنا للتعاريف الثلاثة السابقة الخاصة بـ Bary Buzzan وArnold Wolfers ومدحت أيوب، نرى أن هناك تداخلا في المصطلحات يعكس تداخل مستويات الأمن، حيث اختلط مفهوم الأمن بمصطلحات عديدة نذكر على سبيل الذكر لا الحصر مفهوم القوة، التهديد، الدفاع والمصلحة القومية. بالإضافة إلى تفاقم وتعقد المشكل حول تحديد المفهوم عندما يريد تعريف الأمن الوطني وذلك نظرا لطبيعة الدولة التي تعكس في آن واحد مؤسسة وقاعدة بشرية، فالدولة عبارة عن بنية تنظيمية معقّدة، وأداة سياسية. الدولة هي العضو الذي يضمن التواصل بين المصلحة القومية ومصالح المجتمع في داخلها[10].

وهناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الأمن منها تعريف Giacomo Luciani عندما عرّفه بـ"القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي"[11]. وتعريف Frank N.Trager و Frank L. Simonie، " هي ذلك الجانب من السياسة الحكومية هدفها المركزي خلق ظروف وطنية ودولية مواتية لحماية وتوسيع حجم القيم الحيوية الوطنية ضد أعداء موجودين أو محتملين"[12]. إن تعريف كل من F.N.Trager و F.L.Simonie يختلف بعض الشيء عن تعريف Luciani حيث يصنعون من الأمن الوطني أداة من أجل الحصول وتوسيع "القيم الوطنية الحيوية"[13].

دائما في محاولة لتحديد مفهوم الأمن وتجاوزا للتصورات الواقعية التقليدية وصولا إلى التصورات ما بعد الواقعية وما بعد البنيوية للأمن، يمكننا أن نذكر دراسات Ole Waever وما هو معروف لدى البعض باسم مدرسة كوبنهاجن، بالإضافة إلى دراسات ميكائيل ديلون وآخرون التي عرفت باسم "الدراسات النقدية للأمن"[14]. قرأ Dillon في تحليله لمفهوم الأمن قراءة مزدوجة ذات بعد فلسفي وسياسي، تعكس من جهة الأداة والوسيلة للتحرر من الخطر، ومن جهة أخرى الوسيلة لإرغامه وجعله محدودا. أي أن الأمن في هذه الحالة يقتضي استحداث إجراءات مضادة تهدف إلى إقصاء، احتواء، التحكم وتحييد الخوف[15]. وبهذا يطرح الأمن مفهوما غامضا ينطوي على شقين، شق يحوي الأمن بكل ما يتخلله من إجراءات وعمليات، وشق يحوي اللاأمن بكل ما يحمله من تداعيات. كما تركز التنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية على الإنسان كهدف للتنمية، لذلك نجدها تهتم بتحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاجتماعية مع المحافظة على استقرار معدل السكان، مع استغلال أمثل للموارد البيئية الطبيعية أي الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي. كما أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة ليس فقط من

منظور العدالة الاجتماعية فحسب وإنما ، من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي وبالتالي إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعليم القراءة وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة. أما الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة فتتمثل في تلك العمليات التي يقوم بها المجتمع لتطوير إمكانياته وقدراته وموارده بما يحقق الارتفاع في الدخل الوطني، لينعكس ذلك على دخل أفراده، بشرط الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وتوفير بيئة سليمة ونظيفة. كما تفرض التنمية في بعدها الاقتصادي ضرورة إيقاف تبديد الموارد الطبيعية وإجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المهدرة للطاقة مع تحسين مستوى الاستغلال الكفء وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة خاصة أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي.

4.1 التهديدات الأمنية

إن مفهوم التهديد من الناحية اللغوية هو " ناتج عن نية إلحاق الأذى والضر"16 حيث اشتقت الكلمة من الناحية اللغوية من لفظ هدد، ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن[17]. ويشار إليه في اللغة الانجليزية "threat" وبالفرنسي"Menace" ، ويُعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين. فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا. أما مفهومه من الناحية الإستراتيجية فهو:" بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية مرحله يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط خارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الإطراف الأخرى للتهديد"[18]. أما من حيث المعنى الايتمولوجي للمصطلح فإن كلمة التهديد ذات المدلول الجديد كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضا على الصعيد الداخلي، وهو ما أدى إلى تعدد مستوياته (فردي، إقليمي، دولي...)، وما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل. ويرى "تيري ديبيل "على أن التهديد: "عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد، وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت[19]"

أما باري بوزان فقد عرف التهديد على أنه: "تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجية أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو

احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادة ما تتعرض للتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج[20]".

2. التنمية وتأثيرها على أمن الحدود الجزائرية

انطلاقا من الأهمية التي تكتسيها المناطق الحدودية وفي ظّل التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها تلك الأقاليم مثل الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالأسلحة والبشر، أصبح من الضروري إيجاد مقاربة أكثر ملائمة من شأنها احتواء تلك المخاطر التي تهدد الأمن القومي للدولة، ولعلّ التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية تعتبر الأداة الناجعة والفعّالة لوضع حد لمختلف التحديات في كافة الميادين. فالاستغلال الأمثل للإمكانات والمزايا التي يمنحها القانون في الدولة الواحدة من خلال تحقيق عدالة توزيعية لبرامج التنمية من شأنه درء الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والفجوة العمرانية الموجودة بين الأقاليم، من خلال منح مزايا خاصة لتلك الأقاليم في إطار التنمية المحلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة، مع التركيز على البنى التحتية والحاجيات الأساسية للساكنة كمحور أساسي لتحقيق الأمن النفسي والإحساس الدائم بالأمان الذي من شأنه أن ينعكس على مسألة الجنوح نحو الظواهر غير القانونية وتعزز الاستقرار الاجتماعي الذي يعتبر أساس الأمن المجتمعي. ويمكن أن نلاحظ المقاربات الحديثة في مجال الأمن تتأكد من خلال الأطروحات النظرية لسكرتير الدولة للدفاع الأمريكي الأسبق (روبرت ماكنمارا Robert McNamara) في مؤلفه (جوهر الأمنThe essence of security) الذي يرى فيه أنه لا يمكن تحقيق الأمن إلا بتحقيق حد أدنى من التنمية. فإن تحقيق الأمن السياسي كشرط أساسي من شروط التنمية، يتطلب اتخاذ إجراءات محورية في عملية الإصلاح السياسي، أهمها التحول الديمقراطي أي الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ولابد أن يتسع ذلك التحول إلى جميع العناصر المكونة للنظام. كما تعتبر التنمية السياسية أحد الأبعاد الجوهرية لتحقيق الأمن، إذ تسعى إلى بناء مشاركة سياسية فعالة يقوم بها المواطنون للتأثير على عملية صنع القرار السياسي، وإنشاء مؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية، وتحقيق التعاون بين المؤسسات والأفراد، العمل على نشر الوعي السياسي لدى المواطنين لضمان مشاركتهم الواسعة والفعالة؛ وكل ذلك يعمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، لضمان أهم الحقوق والحريات السياسية، من خلال حق المواطن في التمتع بالجنسية والمواطنة، حق المساواة أمام القانون، حرية الرأي والصحافة والنشر، حق الاجتماع وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، حق تولي المناصب والوظائف العامة، حق المشاركة السياسية والحق في الأمن.

1.2 التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر

منح إقليم الصحراء للجزائر مكاسب اقتصادية وسياحية هائلة، في المقابل فرضت عليها أيضا تحديات أمنية كبيرة حيث تعتبر الصحراء محور الربط بين شمال وجنوب إفريقيا، الأمر الذي زاد من حدة تأثر الجزائر بما يجري في إقليم الساحل والصحراء وجعلها طرفا معنيا بما يجري في المنطقة، أين

الأوضاع جد متأزمة إذ تشكل العديد من الدول المجاورة بؤرا مضطربة. هذا ما جعل حدود الأمن الجزائري حساسة لأي تهديد أمني صادر عن دول الساحل الإفريقي أو حتى الدول المتاخمة لها. وما يزيد من هذه الحساسية هو الانكشاف الأمني الجزائري جنوبا بسبب الطبيعة الوعرة للإقليم الصحراوي وحدوده الممتدة صعبة المراقبة وسهلة الاختراق، بالإضافة إلى توفر البيئة الملائمة لظهور تهديدات ترتبط بالإرهاب، النزاعات الحدودية، الصراعات المسلحة العرقية، الحروب الأهلية، وتهديدات متعلقة بالأمن الإنساني، بالإضافة إلى انهيار سلطة الحكومات وفشل بعض الدول.

1.1.2 المشكلات الأمنية عبر الحدود المترتبة عن نشاط قبائل الأزواد(الطوارق)

منذ فترة طويلة كانت منطقة الساحل الشغل الشاغل للحكومات الجزائرية لأسباب متعددة حيث كانت الجزائر قلقة جدا إزاء تطور الأحداث فيما يتعلق بقضية الطوارق وارتباطها بالأحداث في الشمال المالي في أعقاب سقوط نظام القذافي في ليبيا. قضية الطوارق ليست جديدة إلا أنها اتخذت أبعادا خطيرة منذ خريف 2011. أدى الاستعمار الفرنسي للمنطقة إلى إعادة رسم حدود دول المنطقة ثم تقسيمها وبالتالي شتت السكان الطوارق في جميع أنحاء منطقة المغرب العربي والساحل. ورغم تشتت الطوارق في المنطقة إلا أنه بقيت بعض الروابط تجمعهم نظرا لحركة الانتجاع الموسمية في أنحاء دول المنطقة. وقد اعترفت الحكومة الجزائرية بحقوق الطوارق في أواخر الستينيات وشعرت بالاستياء من تصرفات القذافي الذي سمح بإنشاء معسكرات تدريب للطوارق وتشجيعه ظهور حركة طارقية مستقلة بل وحتى دولة مستقلة للطوارق؛ وذلك كوسيلة لتوسيع نفوذه في المنطقة على حساب منافسيه وخصوصا الجزائر. لعل أبرز تداعيات الحرب الأهلية في ليبيا كان العودة الجماعية للمقاتلين الطوارق في أغسطس/آب 2011 والمجهزين تجهيزا جيدا ويتمتعون بخبرة قتالية متطورة، وقد رجعوا إلى كل من مالي والنيجر مما زاد المخاوف الأمنية عند الجزائر التي طالما كانت الإدارة الفعالة للقضية الطارقية إحدى ركائز إستراتيجيتها في المنطقة. وهذا ما يفسر عدم الرضا في الجزائر العاصمة عن الطموح الطارقي في إنشاء كيان مستقل في المنطقة. بينما ينظر صانعو القرار في الجزائر بتعاطف مع الطوارق في مالي إلا أنهم ينظرون بريبة لمطالب الطوارق بحكم ذاتي أو الاستقلال؛ لذلك لم يكن من المفاجئ الموقف السلبي للجزائر بعد إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن استقلال إقليم أزواد عن دولة مالي في إبريل/نيسان الماضي رغم هذا التعاطف الذي أشرنا إليه.

وهذا الموقف متسق مع سياسة الجزائر التي ترفض التعامل مع الحركات الانفصالية أو أي تكتل سياسي، أو اجتماعي أو عِرقي يحمل مطالب يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية أو الحوزة الترابية المعترف بها دوليا لدول المنطقة. نجحت الجزائر ومنذ الستينيات في دمج مواطنيها الطوارق في العملية السياسية من خلال تمثيل الوجهاء في البرلمان أو هياكل جبهة التحرير الوطني، وتوطين السكان في المدن الجنوبية، وتوفير البنى التحتية الحديثة اللازمة، وتحسين ظروفهم المعيشية لأن مغريات الانفصال تهدد

بالفعل الأمن القومي الجزائري ووحدة أراضيها. ولهذا السبب لعبت الجزائر دورا رئيسيا في الوساطة بين الطوارق في الشمال المالي والحكومة المركزية في باماكو في 1990، و2006 وأخيرا في 212012 . يُعتبر الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة موقفا مبدئيا في السياسة الخارجية الجزائرية، ولكنه في نفس الوقت ناتج عن التخوف من أن يؤدي هذا التدخل لنتيجة عكسية مثل تعزيز الفكر الجهادي للحركات الإسلامية وتوحيد المشاعر الانفصالية. لذلك سيكون السيناريو المثالي كما تراه الجزائر في إيجاد حل سياسي يضمن فصل كل من جماعات الطوارق ممثلين في الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة أنصار الدين من جهة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد من جهة ثانية. الأساس المنطقي لهذا السيناريو هو أن هذا الفصل سيمكن دول المنطقة من ضرب عصفورين بحجر واحد فمن جهة سيمكن من معالجة المطالب المشروعة للطوارق ومن جهة أخرى سيمكن من ضرب الحركات الإرهابية بمساعدة ممكنة من الحركات الطارقية.

إضافة لذلك يمكن لأي تدخل أجنبي أن يزعزع الاستقرار في المنطقة المضطربة أصلا على الحدود الشاسعة للجنوب الجزائري. تعتبر الجزائر في إحدى ركائز سياستها المتعلقة بقضية الطوارق أنه على دول وحكومات المنطقة معالجة المطالب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المشروعة للأقلية الطارقية في كل منها. وفي الحقيقة كان عدم التزام الرئيس المالي أمادو توماني تورى بالتطبيق الحرفي للاتفاقات التي توسطت فيها الجزائر بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق سببا رئيسيا في تفجير الأحداث بين الطرفين في بداية 2012 والتي أدت لتقهقر الجيش المالي ومن ثم الانقلاب العسكري الذي أطاح بتوماني توري نفسه.

مما لا شك فيه أن الانقلاب الذي أدخل مالي في أزمة سياسية مستعرة أجبر الجزائر على إعادة تقييم سياساتها الأمنية على طول الحدود الجنوبية المتسعة مع مالي ومن ثم السعي للتوصل لحل سلمي لهذا النزاع. تسعى الجزائر لاستيعاب مطالبة طوارق مالي بالاستقلال خوفا من تأثير دومينو الانفصال على شعوب الطوارق المنتشرة في مالي، والنيجر، وليبيا، والجزائر. إضافة لذلك سيؤدي أي تدخل أجنبي إلى تدفق مزيد من اللاجئين على الجزائر التي تستضيف الآن ما يربو على 20,000 لاجئ دخلوا البلاد منذ بداية العام عند اندلاع هذه الموجة من الصراع. ومنذ أن قررت فرنسا ضرورة التدخل العسكري في الشمال المالي للحفاظ على مصالحها في منطقة الساحل سعت الجزائر لإقناع شركائها الأفارقة باستعادة الحوزة الترابية لمالي من خلال الحوار مع الطوارق[22].

2.1.2 تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة كصيغة جديدة لتهديد الأمن الجزائري في الساحل والصحراء.

إن كانت الجزائر قد نجحت إلى حد الآن في تسيير أزمة الطوارق ولم تسمح باشتداد الخلاف بينهم وبين مالي والنيجر عبر المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف وحالات الوساطة التي أشرفت عليها وقادتها، وبالتالي كبحت تهديد هذه الأزمة لأمنها القومي، فإنها اليوم، ومنذ سنة2003 ، أصبحت تعاني من

مشكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية) الجماعة السلفية للدعوة والقتال والجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة (إلى الصحراء والساحل، عبر مد مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد، بعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق في السابق خلفية لدعم عملياتها لوجيستيا وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعل جيوسياسية إقليمية عبر قومية وغير دولتية ذات ارتباطات فكرية، مادية وعضوية مع الإرهاب العالمي، تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للمنطقة. وقد أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي. ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية يونيو/ حزيران 2010 بتينزاوتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمها مقتل 13 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب.

تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والمجتمع الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، الطوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون). وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري23 .

3.1.2 انتشار الأسلحة وتهريب المخدرات

ساعد الانفلات الأمني الراهن في كل من ليبيا ومالي على رواج تجارة الأسلحة والمخدرات، وهذا ما نلاحظه خلال الأرقام الآتية حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة تسربت من ليبيا إلى الساحل

الإفريقي،و3000 قاذفة أرض–جو، وحسب أجهزة الاستعلام البريطانية تعد ليبيا أكبر سوق أسلحة سوداء في العالم، حيث تم العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني الجزائري مدفونة تحت الرمل "بعين أميناس" المشكلة خطر حقيقي على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري، مما أدى إلى توسيع دائرة تجارة الأسلحة، التي صاحبها ظهور عدة جماعات مسلحة كل واحدة تسعى للاستفادة من الوضع الأزموي فضلا عن القاعدة في المغرب الإسلاميAQMI. كما سبق وأن تطرقنا إلى تعدد أوجه نشاط الجريمة المنظمة، غير أنه يعد التهريب والمخدرات بكل أنواعها تهديدا حقيقيا للجزائر نظرا لانخراط المغرب الأقصى في عملية إنتاج وتجارة المخدرات وتصديرها إلى الجزائر، حيث حجزت السلطات الجزائرية ما يزيد عن 181 طن من المخدرات خلال سنة 2014 وفي 2013 حوالي 200 طن، وهو ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى فئات الشباب24.

4.1.2 التبعات الأمنية للهجرة غير الشرعية

تعاظم الخطر الآتي من المهاجرين غير الشرعيين بعدما استفادت شبكات الجريمة المنظمة من يأسهم أو حتى طموحهم إلى السلطة والثروة لتستغلهم في تحقيق مآربها وأهدافها، فأصبح المهاجرون السريون ينتجون حيثما حلوا أو مروا أشكالا مختلفة من الجرائم المنظمة كالدعارة، التهريب، تجارة المخدرات والسلاح والبشر وتزوير للوثائق الرسمية والأوراق النقدية وتبييض للأموال. هذا فضلا عن الأمراض المستعصية والآفات الصـــحية المصاحبة لهم عموما، خاصة الخوف من انتقال مرض الإيدز في العالم.

ففي حالة الجزائر، فإن أغلبية المهاجرين القادمين إليها من إفريقيا يختلفون في أنماطهم الحضارية والثقافية وعاداتهم عن نمط المجتمع الجزائري وعاداته حتى وإن كان تأثيرهم ضعيفا في هذا الخصوص مقارنة بالتهديد الهويتي القادم من الشمال حيث انتقلت الجزائر من منطقة عبور إلى منطقة استقرار. ومما يزيد من الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على أمن الجزائر هو موقعها الاستراتيجي، إذ تعتبر منقطة عبور حيوية وممرا أساسيا خصوصا بالجنوب (ولاية تمنراست) للمهاجرين الآتين من تشاد ومالي وبوركينافاسو وغانا والسنغال وغينيا و يبيريا وساحل العاج. في هذا الخصوص، يقدر المهتمون بشؤون الهجرة السرية في المنطقة بأن هذه الظاهرة بدأت تتأرجح نحو تحول دول العبور لدول استقبال واستقرار نهائي وأن عدد الأفارقة المهاجرين في المغرب العربي أكبر من عددهم في أوربا أربع مرات وأنهم في تزايد مطرد. وأحصت خلية علم الإجرام بالدرك الوطني الجزائري 30000 مهاجر غير شرعي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية جانفي 2007 أتوا من الصحراء الكبرى، كما أحصت بلدية تمنراست التي تعتبر نقطة تجمع وعبور حيوية بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين حوالي 45 جنسية إفريقية في المدينة ويمكن رد وجود هذا العدد الكبير من المهاجرين في الجزائر إلى الأسباب التالية :أولا، المعاملة الإنسانية والظروف اللائقة التي يلقاها المهاجرون الأفارقة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة المغرب وليبيا وهو ما يشكل عامل جذب قاد إلى استقرار عدد كبير منهم فيها؛ ثانيا، صعوبة مراقبة تحرك المهاجرين بسبب

طول الحدود ووعورتها وبسبب اختلاطهم مع الطوارق في الحدود الجنوبية .ومعلوم أن الطوارق يتحركون بحرية شبه مطلقة بين حدود الجزائر، مالي والنيجر، وقد استغل المهاجرون هذه الوضعية للدخول إلى الجزائر دون عائق؛ ثالثا، أن الجزائر، بالإضافة إلى الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا وليبيا، تعتبر من المناطق المفضلة للراحة والعمل بالنسبة للمهاجرين الأفارقة؛ رابعا، الفراغ القانوني في كيفية التعامل مع المهاجرين السريين وضعف التنسيق الإقليمي سواء بين دول الاستقبال أو بين دول الاستقبال ودول المصدر إلا بإيعاز أوربي أو في حالة اندلاع أزمة بسبب المهاجرين مثلما حصل بين الجزائر والمغرب بعدما اتهمت كل منهما الأخرى بالتقصير في حراسة الحدود المشتركة والتقاعس في إعادة المهاجرين من حيث جاؤوا.

خامسا وأخيرا، قرب الجزائر من حزام الأزمات في منطقة الساحل التي تنتج حركيات نزوح أو هجرة .فمعروف أن الساحل يعاني حالات من الاضطرابات الداخلية خصوصا سواء في دولة تشاد، التي تعيش بصفة شبه دائمة صراعات بين الشمال والجنوب واقتتال بين مختلف الاثنيات، أو في دارفور بالسودان التي تشهد اهتماما إعلاميا منقطع النظير بالنظر للكوارث الإنسانية التي أنتجتها. مهما كانت أسباب وجودهم في الجزائر، فإن تهديد المهاجرين السريين للأمن الجزائري استفحل بعدما تحولت الهجرة غير الشرعية إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى .فمعلوم أن المهاجر السري إذا انقطعت به الأسباب ولم يجد من وسيلة تضمن له العيش لا يتوانى إلى اللجوء إلى النشاطات المحظورة والموازية، وما يحرضه أكثر على اللجوء إلى هذا السلوك أنه لا يخشى على نفسه شيئا بحكم أنه غير معروف بالنسبة لقوات الأمن في البلد الذي يقيم فيه .في هذا الصدد، تؤكد تقارير الدرك الوطني الجزائري أنه تم توقيف 688 مهاجرا غير شرعي خلال الثلث الأول من سنة 2008 لتورطهم في جرائم تمس بأمن البلاد واقتصادها تزوير جوازات سفر ووثائق رسمية، تزوير العملة، حيازة مخدرات، تهريب.

غير أن أخطر ما يمكن أن يرقى إليه تهديد المهاجرين السريين للأمن الجزائري هو تجندهم في الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال أوضاعهم الصعبة التي يعانونها لتنفيذ أعمالها الإجرامية[25].

3. استراتيجية تأمين الحدود الجزائرية

إن محاولة تتبع مسار تطور الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي وخصوصًا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل، يجعلنا في أمسِّ الحاجة إلى محاولة فهم مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور كمحدّد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي. بداية ينبغي الإشارة إلى أن إدراك الدوّر كمعطى استراتيجي في العلاقات الدّولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي، وهو معطى مهم في الجيوبوليتيك [26].

1.3 المؤسسة العسكرية ومهمة تأمين الحدود

لدى مؤسسة الجيش الوطني الشعبي كمؤسسة دستورية حدود واضحة ترسم دورها السياسي بدقة، فالدور السياسي للجيش محدد في الدستور الجزائري كقوة حافظة للأمن والاستقرار والدفاع عن الدولة

والإقليم. بمعنى منع المساس بالمؤسسات الجمهورية، وعدم السماح بأي إخلال خطير بالأمن والنظام العام. إن دور المؤسسة العسكرية السياسي يبدأ فقط عندما يعجز السياسيون في الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين27، وبما أن الجيش كجهاز عسكرية ومؤسسة دستورية يخضع بشكل كلي للقيادة الفوقية، فإن من يتخذ القرار بأي خروج للجيش عن دوره الوظيفي في الحدود هو القائد الأعلى للقوات المسلحة حصرا أي رئيس الجمهورية. وعند الحديث عن مهام الجيش، يمكننا حصرها في ثلاث مهام هي: أولا حماية الحدود والدفاع عن الإقليم البري والحدود البحرية والمجال الجوي. ثانيا مساعدة القوى والأجهزة الأمنية في الحفاظ على أمن واستقرار الإقليم.

وثالثا الدفاع عن مؤسسات الجمهورية عندما تقتضي الضرورة ذلك. وهذه العبارة تعني أن الجيش يفترض فيه الخضوع للقيادة السياسية الشرعية من جهة ثم منع أي مساس بها من أجل الإبقاء على الاستقرار السياسي الذي هو جزء من الاستقرار الأمني في أي دولة. وفي كل هذه الحالات يفترض في العسكريين وطبقا للدستور الانصياع لأوامر القيادة السياسية التي هي ذاتها قيادتهم العسكرية، وهي المسئولة طبقا للقانون العسكري عن تعيين القيادات في المناصب المهمة، كما أنها مسئولة عن وضع إطار السياسة الدفاعية. وبهذا، فإن الدور السياسي للجيش أو المؤسسة العسكرية له حدود وروابط تتعلق بأمرين اثنين: الحالة الأمنية من جهة وقرارات القيادة السياسية من جهة أخرى. ولا يمكن لأي جيش في العالم بما فيه الجيش الجزائري الخروج من هذه لحدود إلا في ثلاث حالات هي: أولا وجود إخلال خطير أو تهديد كبير للأمن الوطني يمكن أن يؤدي إلى ضرر بالغ بالإقليم والوضع الأمني ومؤسسات الدولة. ثانيا تكليف رسمي من القيادة. والحالة الثالثة هي غياب القيادة السياسية الشرعية لسبب من الأسباب ووجود حالة من الفراغ في السلطة لسبب من الأسباب.

وبهذا فإن من يطالب بخروج الجيش عن دوره الدستوري يكون إما جاهلا بحقيقة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية أو غير مدرك لحقيقة المعطيات السياسية. فالحدود الوحيدة الآن للدور السياسي للجيش الوطني الشعبي هي تأمين العمليتين السياسية والانتخابية. وعلى هذا الأساس، فإن قيادة الجيش تمنع العسكريين سواء العاملين أو المتقاعدين من الحديث عن دور الجيش السياسي خارج إطار الدور المحدد مؤسساتيا سلفا لأنه لا يجوز التشويش على قيادة الجيش أو مستخدميه ومنتسبيه28. يعد تأمين الحدود بشكل جيد في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في الإقليم من أكبر الرهانات التي يواجهها الجيش الوطني الشعبي خاصة مع طول هذه الحدود ووقوعها في بيئة جغرافية مفتوحة وصعبة، فبعد الأحداث التي شهدتها كل من ليبيا مالي بداية 2011 – 2012، سارعت الجزائر إلى غلق الحدود البرية مع هاذين البلدين، بالإضافة إلى إرسال تعزيزات عسكرية إضافية إلى حدودها الشرقية والجنوبية. كما تم تدعيم وحدات الجيش الوطني الشعبي المختصة في مكافحة الإرهاب وقوات الدرك الوطني المرابطين على الشريط الحدودي مع ليبيا وتونس ومالي بثلاث فرق أمنية متخصصة في تفكيك المتفجرات من كل من عنابة والجزائر العاصمة، ما دفع إلى الرفع من القدرات الحربية للوحدات العاملة

بالجنوب. وتم وضع وحدة أمنية خاصة تحت تصرف قوات الجيش على الحدود مع ليبيا قبالة ولاية غدامس الليبية، وتم إرسال وحدة أخرى نحو برج باجي مختار لتدعم الوحدات الموجودة في المثلث الحدودي بين الجزائر ومالي وموريتانيا. إن كل هذه الترتيبات العسكرية التي قامت بها قيادة القوات المسلحة الجزائرية والأجهزة الأمنية استدعى ضرورة زيادة المخصصات المالية الموجهة لوزارة الدفاع ورفع حجم نفقات الدفاع[29].

2.3 الصيغ التعاونية الاقليمية

يعد التعاون العابر للحدود سواء ثنائي أو جماعي، جهوي أو إقليمي منه، الدافع الأكبر في تحقيق أمن الحدود من خلال شموله على عدة ميادين سواء أمنية أو اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية. ومن ثمة، فالمقاربة الأمنية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية والإقليمية الكبرى وهي ميادين ذات أولوية لدول الساحل الإفريقي بصفة خاصة.

1.2.3 الاتفاقيات الثنائية حول ترسيم الحدود مع دول الجوار

على الرغم من أن الجزائر خاضت نزاعات حدودية برية – وصلت بها حتى إلى النزاع المسلح مثل ما حدث مع المملكة المغاربية سنة 1963– إلا أنها سعت بوقت ليس ببعيد إلى فض قضاياها العالقة بترسيم الحدود مع الدول المجاورة، لأنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك عملت إلى إبرام عدة اتفاقيات ومعاهدات، وقد جاء في كل الاتفاقيات:

– احترام تطبيق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة و ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

– وضع العلامات على الحدود المشتركة يكون طبقا لمبدأ الثبات و الوفاء للحدود الموروثة أو القائمة، كما أعلن عنه رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمرهم المنعقد بالقاهرة من 17 إلى 21 جوان سنة 1964.

– احترام ثبات المصالح المشتركة و مواصلة العمل من أجل الحفاظ على العدل والسلم والأمن في القارة الإفريقية والعالم، و– حل إشكالية تحديد الحدود في إطار فلسفة واسعة لسياسة الجزائر الخارجية قائمة خاصة على حسن الجوار الإيجابي والتعهد بتسوية الخلافات، التي قد تنشأ عن طريق التشاور، التفاوض أو بأي طريقة سلمية أخرى.

هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها مع الجيران كان من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار لما يكتسيه هذا المبدأ من أهمية أمنية واقتصادية، كما عبّرت عنه خلال اتفاقية الأخوة والوفاق سنة 1983. فحل مشكل الحدود حسب العديد من المهتمين يكتسي أهمية بالغة في نظر القيادة السياسية إذ يشكل خطوة مسبقة لإقامة تعاون اقتصادي واسع وعلاقات سياسية مستقرة تدخل في إطار تحدي آخر وهو ترقية التعاون جنوب–جنوب. بهذا فإن ترسيم الحدود مع هذه الدول يعد الخطوة

العملية الأولى التي قامت بها الجزائر بهدف القضاء على أسباب النزاع حولها، إضافة إلى إعطاء دافع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود وتفادي الوقوع في أي مسألة سوء فهم. وبالتالي، العمل على تعزيز مبدأ التعاون بين الدول المجاورة وتدعيم التنمية الجهوية والإقليمية التابعة لدول المنطقة الحدودية الجزائرية مغاربيا وإفريقيا[30].

2.2.3 اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك

وقعت الجزائر على عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار على التعاون الأمني ومنها:

أ- في شهري مارس و أفريل من سنة 2012 وقعت ليبيا مع الجزائر على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشرك في المنطقة، نظرا لما واجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين، و في أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة، مثل المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها، و تدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، كما أكده رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أنه تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية [31] .

ب- وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني و اتفاقات الشراكة بين الجزائر و تونس التي انعقدت في 2014/04/07 على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، نخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين وتسوية الوضعيات المالية العالقة. كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز، وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين،و أُنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأُعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة (شرقي الجزائر) لتنشيط السياحة المشتركة. كما اتفقت الجزائر وتونس في اجتماع جهوي لمسؤولين رفيعي المستوى بولاية الطارف الحدودية على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، حيث اتفق الجانبان في سياق هشاشة قدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود، وتزايد خطر التنظيمات الجهادية، على الاستعانة بالسكان والقبائل المحليين لضبط الحدود الملتهبة، حيث تم التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيبهم الوقوع في فخ الانضمام إلى تنظيم داعش.

جـ - توّجت الزيارة التي قام بها الرئيس المالي إلى الجزائر في جانفي 2014 باتفاق البلدين على إنشاء لجنة متابعة ثنائية، تراقب تنفيذ القرارات الضرورية من أجل تسوية سلمية للأزمة في مالي. كما اتفق الجانبان على إعداد وتنفيذ اتفاقات حول الأمن المشترك تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، وقرر البلدان أيضا تنفيذ برنامج خاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الشمال والمناطق الحدودية لكلا البلدين وإنجاز برنامج خاص للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي. وكانت للجزائر وفريق الوساطة الدولية نجاحا في إقناع أطراف الصراع في مالي، الحكومة والحركات الانفصالية في شمال مالي، بالتوقيع في 01 مارس 2014

على اتفاقية سلام دائم وشامل وإنهاء الاقتتال في المناطق الفقيرة التي تقطنها غالبية من الطوارق والعرب والتي كانت ملاذ للجماعات الإرهابية بسبب الخلافات وضعف المركز. وينص الاتفاق الذي وقع بالأحرف الأولى بالعاصمة الجزائر على تنفيذ سلام شامل ودائم يضمن حلا نهائيا للأزمة السياسية والأمنية التي يشهدها شمال مالي. على الرغم من نجاح الجزائر في إقامة اتفاقيات ثنائية و جماعية، وضبط الأمور القانونية و التنسيقية إقليميا إلا أن حدودها مع جيرانها لازلت تعاني الكثير من الاختراقات وتوترات ويتعلق الأمر بقضيتين أساسيتين:

– استفحال الإشكالات المرتبطة بنمط التهديدات اللاتماثلية التي أنهكت كاهل الحكومة الجزائرية و منافذ حدودها من مشكلات القائمة حول الهجرة غير النظامية و الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب وغيرها و تنوع نواقلها.

– استمرار نمط التفاعلات التماثلية في حدها الأدنى المتعلقة أساسا" بالغلق المستمر للحدود" كما هو الحال مع المغرب الأقصى منذ أزيد عن 20 سنة من الإغلاق الدائم لمنافذ الحدود البرية، والذي يعد مقياس للتوتر السياسي الحاد بين البلدين ولو في أخف مظاهر التوتر البينية، لكن بقيت الحدود نفيذه فيما يتعلق بتهريب المخدرات والوقود رغم الجهود الانفرادية من كلا الطرفين.

أما أطر التعاون الإقليمية، فمع تفاقم تهديدات فواعل غير الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء في الآونة الأخيرة وخصوصا مع الأزمة الليبية والمالية، ظهرت أطر عديدة للتعاون الإقليمي ساهمت في هيكلة البعد العملياتي عبر الحدود رغم تأثيره المنخفض على مجريات الأحداث.

2.3 المجال العسكري والأمني للتعاون الإقليمي

أ– مبادرة دول الميدان وفقا لاتفاق تمنراست: تعتبر مبادرة دول الميدان المؤسسة على أساس مقترح جزائري أول إطار إقليمي للتعاون العسكري، وعدت كخطوة فعالة في تجسيد التعاون الميداني المشترك في المجال الأمني لدول الساحل، تضم هذه المبادرة كلا من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا لكنها لا تضم لا تونس ولا المغرب بدعوى أن هذا الأخير ليس بلداً ساحليّا فاستبعدته الجزائر من مبادرة دول الميدان، حيث تناول مسألة الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الموجودة لاسيما مكافحة الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها بين مختلف دول الأعضاء32. فخلال اجتماع قادة جيوش الدول الأربعة الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا في 14أوت 2009 تم التنصيب الرسمي لغرفة القيادة المصغرة للعمليات العسكرية المشتركة لمكافحة الإرهاب وملاحقة القاعدة في منطقة الساحل والصحراء تحت اسم (لجنة الأركان العملياتية المشتركة) وفقا لـ"خطة تمنراست"، والتي تم الاتفاق عليها لتتضمن قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقرها مدينة "تمنراست" [33]. وتتضمن "خطة تمنراست" سلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة، والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية المسلحة وضبط الحركة على الحدود، غرار عن إقامة مواقع

حدودية مشتركة لتسهيل مراقبة تنقل الأشخاص والبضائع، بالإضافة لإنشاء قوة مشتركة مكونة من دول المنطقة قوامها خمسة وعشرون ألف جندي منهم خمسة آلاف من طوارق مالي لشن عمليات عسكرية ضد مواقع الجماعات الإرهابية و لملاحقة عناصر القاعدة والجريمة المنظمة إلى ما وراء حدود ولمجموعة الساحل والصحراء. وذلك خلال لقاء عقد بمدينة سيرت الليبية بتاريخ 2009/07/22 ضم كل من دول مالي والنيجر وليبيا والجزائر، وقد تقرر تفعيل هاته القوة الأمنية المشتركة بعد اجتماع رؤساء أركان دول الساحل بالجزائر في أفريل2010 [34].

ب– خلية وحدة الربط والإدماج الاستخباراتية: تمخض عن اجتماع قادة أجهزة الأمن والاستخبارات في 2010/09/15 لكل من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا إنشاء خلية استخباراتية مقرها بتمنراست تتولى إعداد إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للدول، من خلال تعزيز دور المخابرات في الميادين الأمنية والاقتصادية والمالية والمعلوماتية للدول المعنية35، تقوم هاته الخلية بجملة من المهام منها:

– رصد نشاط جماعات تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود عن طريق التصنت على اتصالاتهم، وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أماكنهم والطرق التي يسلكونها في الصحراء.

– تحديد واختراق شبكات دعم الجماعات الإرهابية للتأكد من مدى قدرة التنظيم على دعم صفوفه من قبائل الصحراء، خصوصا شباب قبائل عرب الطوارق.

– التعرف بدقة على المهربين الذين يتعاملون مع القاعدة في بيع الرعايا الغربيين و يوجد هؤلاء البائعون في موريتانيا، و النيجر، و مالي، أشهرهم عمر الصحراوي.

– استحداث دوريات مختلطة على طول الحدود و تعزيز التبادل الاستعلامي بين قطاعي الدفاع والأمن. بناء على عملية جمع المعلومات وتحليلها والتدقيق فيها تتولى لجنة الأركان العملياتية المشتركة شن عمليات عسكرية ضد مواقع مفترضة للتنظيم والجريمة المنظمة، إضافة إلى تأطير التعاون بين مصالح الأمن الحدودية وحركة الأشخاص والممتلكات، والتنسيق بين ولاة ومحافظي المناطق الحدودية وترقية السلم والاستقرار والأمن والتضامن والرفاهية والتنمية لفائدة دول المنطقة [36].

جـ – الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود: عقد رؤساء حكومات تونس والجزائر وليبيا اجتماعا في يوم 2013/01/12 بمدينة غدامس الليبية لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود بين الدول الثلاث، هدف الاتفاق على تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة، وتفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل و بحث في القضايا السياسية والاقتصادية. إضافة إلى ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنية على مستوى الحدود في الجزائر وليبيا وتونس، لمقاومة إشكالية الإرهاب والتطرف الإسلامي. ولم يستبعد رؤساء الحكومات الثلاث، استعمال القوة (قوة القانون) لتحقيق ما أطلقوا عليه تسمية «أمن وطمأنينة سكان المنطقة»، وتناول

الاجتماع المخاطر الأمنية في الحدود وبالمنطقة بكاملها، على خلفية التدخل العسكري الفرنسي في مالي، لإنهاء سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال البلاد [37].

د- مبادرة مجموعة الخمسة الساحلية: تضم هذه المبادرة كل من موريتانيا ومالي والنيجر و بوركينافاسو وتشاد، وتروم إلى الأهداف نفسها، أي محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة. وتتميز هذه المجموعة الجديدة باشتراكها في خصائص عدة، وبضعف دولها وغياب قوة إقليمية بين أعضائها. لكنها تنفرد عن غيرها من المبادرات من حيث ارتباطها وتعاونها الواضح مع قوى خارجية، لاسيما فرنسا. حيث تعد دول هذه المجموعة شريكاً قويّاً لفرنسا في عملياتها العسكرية في الساحل، وبلغت درجة التناغم السياسي بينها وبين فرنسا إلى درجة أن المجموعة دعت في منتصف ديسمبر 2014، إلى تدخل دولي في ليبيا، في وقت كانت تعمل فيه الحكومة الفرنسية على تسويق فكرة التدخل، حتى لا تتحول ليبيا إلى معقل للإرهابيين على حد قولها. وقد أثار هذا الموقف الساحلي حفيظة الجزائر التي تتحرك لإيجاد تسوية سلمية في ليبيا، رافضة أي تدخل أجنبي[38].

3.3 التعاون ومشاريع التنمية الإقليمية

على الرغم من أن الحدود التي لم تأخذ بالحسبان الخصائص البشرية الإفريقية، ولم تتوافق في كثير من المناطق في الساحل والصحراء مع المعايير الطبيعية المعتمدة في إقامة الحدود بين الدول إلاّ أنه يمكن تحويل هذه الحدود إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية، ويمثل مشروع الطريق السيار العابر للصحراء مشاريع التكامل الإقليمي، وسيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر. من الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة و يربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة[39]التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكلي الإفريقي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن و التنمية، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار يورو، ما يعادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع، حيث نجحت إلى غاية الآن في إنجاز 95 % منه، على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا وتشاد، حيث تكفلت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و39 كلم على التوالي، فيما يبقى الجزء الخاص بمالي متعطلا لانفلات أمني بعدما أنجزت نسبة 50 % منه، على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين تمنراست، تيمياوين وتيزاواتين، وأشار وزير الأشغال العمومية فاروق شيالي إلى أن استكمال المشروع سيتم قريبا بما أنه مبرمج حتى آفاق 2016[40].

4. واقع التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية

لقد تعرضت الحدود الجزائرية خصوصا لمختلف التهديدات والمخاطر الناتجة عن البيئة الخارجية والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها دول الجوار التي فرضت على السلطات الجزائرية تشديد عمليات مراقبة الحدود. ولقد شكلت الأوضاع في ليبيا تحديا أمنيا يهدد الحدود الشرقية بالانفجار في ظّل الصراع المسلح بيم مختلف المجموعات والمليشيات المقتتلة فيما بينها وفوضى انتشار السلاح، الأمر الذي أدى إلى انفلات أمني واسع وانتشار عشوائي للسلاح[41] . كما شكّل مشكل ضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا غربا والتدفقات المكثفة لشبكات التهريب وتمويلها في ظّل حدود قابلة للاختراق ومراقبة هشة تحديا أمنيا فعليا غذته المجتمعات المحلية التي تعرضت للتهميش لعقود من طرف السلطة المركزية، ما أدى بها إلى بناء شبكات عبر الحدود تسّهل عمليات الاتّجار غير المشروعة. بالإضافة إلى غياب الثقة بين تلك القبائل والسلطة الجديدة بعد سقوط النظام وتفكك الجيش والأجهزة الأمنية التي كانت تقوم بمهمة مراقبة وإدارة الحدود، الأمر الذي أدى إلى انتشار الجماعات الإرهابية على الحدود مع تونس وليبيا ومالي والنيجر. بالإضافة إلى مظاهر عدم الاستقرار السياسي في تونس والأزمة الاقتصادية الخانقة كل هذه العوامل التي فرضت واقعا جديدا على السلطات الجزائرية من خلال رفع الأعباء المالية لتأمين الحدود واستنزاف كبير للقوات العسكرية ورفع حجم ميزانية الدفاع لتغطية تلك الأعباء.

في المقابل تعاني المناطق الحدودية الجزائرية ضعفا تنمويا كبيرا يرجع إلى سوء توزيع المشاريع الاستثمارية والبرامج التنموية الموجهة للتنمية المحلية وغياب تام للقطاع الخاص في تمويل الاستثمار في تلك المناطق، على الرغم من البحبوحة التي عاشتها الجزائر من 2012 إلى 2016 نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات والوفرة المالية وإطلاق العديد من المشاريع لتمويل التنمية الاقتصادية، ورغم سعي الجزائر على المستوى الإقليمي لتمويل التنمية في المناطق الحدودية من خلال المشاريع الثنائية عبر الحدود مع تونس والانخراط في مشروع الشراكة من أجل إنماء إفريقيا، وإبرام العديد من اتفاقيات التعاون كما ذكرنا آنفا، بالإضافة إلى العديد من مذكرات التفاهم مع الدول المجاورة وتأسيس لجان حدودية مشتركة مكلفة بتأطير العمليات التنموية، وعلى الرغم من الإصلاحات الهيكلية في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية واعتماد العديد من البرامج التنموية كالميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة والمخطط البلدي للتنمية والمخصصات المالية الكبرى التي رصدتها الدولة لتلبية حاجيات السكان، إلاّ أنّ التنمية المنشودة لا تزال لا تلبي تطلعات المواطنين في المناطق الحدودية. وبحكم أن النظام الاقتصادي الجزائري هو نظام ريعي يقوم أساسا على عائدات المحروقات والموارد المالية الناتجة عن الجباية البترولية. فكان المصدر الرئيسي لتمويل برامج التنمية هي خزينة الدولة التي تمثل فيها عائدات المحروقات أكثر من 90 بالمائة. وبالتالي تخضع تلك البرامج على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وصندوق دعم الجنوب

والهضاب العليا وبرنامج دعم النمو والصناديق الخاصة وغيرها لتقلبات سوق النفط وانتكاساته وأزماته، وخضوعها أيضا لبرامج التخطيط المركزية التي تعتمد أساسا على الفائض المالي المتراكم.

1.4 البرامج التنموية المعتمدة

لقد سعت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في إدماج منهج الاستدامة في التنمية من خلال الاستفادة من الأهداف التي سطرتها المنظمة والتي سميت بأهداف الألفية الثالثة كما ذكرنا سالفا، مع مراعاة دائما خصوصية الدول والمجتمعات والأقاليم. لقد سطّرت الجزائر مخططا وطنيا يقوم أساسا على التنمية المحلية المستدامة أين تمثل البلدية النواة الأساسية بهدف الوصول إلى جميع المناطق وجميع المواطنين وفق البرامج التنموية لخلق التوازنات الجهوية والعدالة الاقليمية من أجل تحقيق ما يسمي الإقلاع الاقتصادي[42]. هي كالتالي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009
- برنامج توطيد النمو 2010-2014
- البرامج الخاصة كالمخطط البلدي للتنمية PCD، البرنامج القطاعي غير الممركز PSD، البرنامج القطاعي الممركز.[43]

في ظّل تنوع البرامج وانطلاقا من كونها تابعة لمتغير مستقل هو سعر البرميل في السوق العالمية، عرفت السنوات الممتدة من 2012-2016 إلى تراجع في العائدات البترولية وجبايتها أدى بالحكومة إلى تخفيض تمويل التنمية وتعزيز الجباية العادية من خلال الزيادة في الرسوم والضرائب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى تراجع قيمة العملة وارتفاع نسبة التضخم والذي بدوره انعكس على سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية ممّا زاد معدل الفقر والبطالة وتراجع معدلات التنمية البشرية. هذه الإختلالات الاقتصادية كشفت حجم التباين في مستويات التنمية بين الأقاليم خصوصا الحدودية وضعف جاذبية الإقليم بسبب محدودية السوق وارتفاع التكاليف وضعف شبكات النقل وغياب اليد العاملة المؤهلة رغم توفر المناطق الحدودية على إمكانات وموارد هائلة في القطاع المنجمي والسياحي والفلاحي وفي الموارد المائية، والتي تحتاج إلى التثمين والاستغلال العقلاني. فمع تبني الحكومة في الفترة الممتدة من 2016-2019 سياسة ترشيد النفقات، تأثرت العديد من القطاعات من خلال تجميد التوظيف وإصلاح نظام التقاعد وتوقف تمويل المشاريع التنموية، بالإضافة إلى تآكل احتياطي الصرف من العملة الصعبة. كما سعت الحكومة من خلال الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم إلى العمل على تثبيت السكان بتطوير اقتصاد مستدام ودعم التجهيز والخدمات في الأقاليم الحدودية، مع دعم التواصل والنقل وتعزيز سياسات مكافحة التهريب عبر الحدود. بالإضافة إلى تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالحدود من خلال تنمية المدن ونقاط العبور الحدودية، وتدعيم متابعة التعاون عبر الحدود من خلال تثمين وتكثيف التبادلات وتنمية المشاريع المشتركة مع الدول المجاورة.

2.4 توظيف العامل الاقتصادي لتحقيق الأمن

على غرار التجارب الدولية في تنمية المناطق الحدودية والتي قدمت نماذج ناجحة خصوصا في الجانب الاقتصادي كالتجربة الصينية والتجربة الهندية وتجارب مثلث النمو لتنمية وتطوير المناطق الحدودية وتضم ماليزيا واندونيسيا وتايلاند. بالإضافة إلى تجربة مدينتي فيينا–براتيسلافا (النمسا وسلوفاكيا)[44]، فان الجزائر قد أدركت الحاجة إلى تفعيل مقاربة تنموية للمناطق الحدودية عن طريق تحسين البنى التحتية من خلال تنويع شبكة النقل ودعم سياسات فك العزلة عن طريق ربط تلك الأقاليم بشبكات متعددة لوسائل الاتصال وجعل تلك المناطق أكثر جاذبية للاستثمار[45]. ولقد عملت الحكومة الجزائرية منذ 2000 إلى العمل على احتواء التهديدات من خلال تبني مقاربة اقتصادية جهويا وقاريا تعتمد أساسا على دعم جهود التنمية في إفريقيا والمغرب العربي والساحل، وتقديم المساعدات للعديد من الدول عبر اتفاقيات الشراكة كالنيباد[46]، والمساعدات المالية المقدمة لتونس ومالي والنيجر وعمليات مسح الديون. بالإضافة إلى الصناديق الخاصة بتمويل المشاريع التنموية للمدن في شمال مالي في غاو وكيدال وتومبوكتو. كما عملت اللجان المشتركة خصوصا مع تونس على تجسيد العديد من المشاريع وتسهيل حركة الأفراد والسلع والخدمات بين البلدين وتبادل المعلومات خصوصا فيما تعلق بحركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى اتفاقات خاصة بالطاقة. هذا التوجه الذي يعكس إرادة الجزائر في انتهاج سياسة القوة الناعمة من خلال تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية خصوصا مع السلطة الجديدة في الجزائر من خلال إنشاء وكالة خاصة الوكالة الجزائرية من أجل التضامن الدولي والتنمية مرتبطة مباشرة برئاسة الجمهورية مهمتها تمويل مشاريع "مساعدات" في القارة الأفريقية بشكل خاص وبعث دينامكية جديدة للدبلوماسية الجزائرية إفريقيا[47].

3.4 تقييم المقاربة التنموية الجزائرية لإدارة الحدود

يقوم منطق إدارة الحدود الجزائرية على مفهوم الثوابت السيادية التي تقوم على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار ومبدأ حسن الجوار، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها. إن الهدف من انتهاج مقاربة تنموية هو محاولة تحقيق التوازن الإقليمي تدعيما للوحدة الوطنية وتفادي أي شرخ من شأنه أن يمزق تلك اللحمة وذلك الوفاق حول مشروع المجتمع، ذلك التوازن القائم على العدالة التوزيعية واستفادة جميع المواطنين من المزايا التي يمنحها القانون في شقه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا للأمن المجتمعي. لقد قامت الحكومة الجزائرية من خلال البرامج التنموية المختلفة من محاولة تحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاستقرار السياسي لكن في الكثير من الأحيان لم يكن يراعى خصوصيات تلك المناطق وحاجيات المجتمع الحقيقية بسبب قصر نظر المجموعات الإقليمية ودرجة الفساد الإداري التي تعاني منه الدوائر الحكومية ابتداء من النواة الأولى للسلطة وهي البلدية. إن عملية التخطيط الإقليمي المبتغاة والتي من شأنها تثمين مقدرات المناطق الحدودية وإمكاناتها الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا بإشراك المجتمع

المدني في العملية التنموية من خلال استحداث نماذج تسييرية جديدة وإعادة النظر في قانون الجماعات المحلية ومنح مزايا خاصة لتلك الأقاليم لإعطائها جاذبية أكثر لاستقطاب رؤوس الأموال العمومية والخاصة. لذلك لابد من تطوير إقليمي وهيكلي للمدن والقطاعات المتواجدة في المناطق الحدودية من خلال تطوير الأساليب والسياسات الملائمة ومختلف الشبكات وتحديد الأهداف بدقة ودراسة ومتابعة تطبيق الخطط التنموية ومراقبتها. كما تشكل مشاريع إنشاء المناطق الحرة الصناعية والتجارية ومناطق حرة للخدمات من الأدوات الناجعة لدعم برامج التنمية في المناطق الحدودية والتي أثبتت نجاحها كونها تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتساهم في تطوير وتنمية المناطق والأقاليم من خلال كثافة التبادلات وحقن التكنولوجيا بالصناعة والتجارة وتوفر فرص عمل كثيرة وتكسبها المهارات الضرورية لدعم مختلف القطاعات المنتجة والخالقة للثروة. وهذا ما تصبو إليه الحكومة الجزائرية الحالية مع تكييف التشريعات والقوانين التي تتلاءم مع الوضع الاقتصادي الحالي وتتكيف مع مستجدات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

الخاتمة

إن تحقيق الأمن الحدودي الجزائري يستدعي استراتيجيات متقاطعة وتركيز مكثف باعتبارها تكتسي أهمية قصوى في الأمن الوطني وتشكل الخطوط الدفاعية الأولى لمجابهة مختلف التحديات والتهديدات الأمنية الليّنة والصلبة. فلابد من توليفة تجمع الأدوات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتنمية المناطق الحدودية من خلال دعم برنامج التنمية المحلية ذات الأبعاد الإستراتيجية وليس الحلول الترقيعية، مع إعادة النظر في سياسة التمويل المحلي لتفعيل التنمية المحلية. بالإضافة إلى دعم القطاعات خارج المحروقات وتطوير الاستثمار الفلاحي والسياحي والصناعي والمنجمي. فتنمية المناطق الحدودية هو مفتاح إدارة الحدود وفق سياسة وقائية لتعزيز الأمن الوطني الجزائري. إن المقاربة الجزائرية فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الأمنية من المنطقتين متعددة الأبعاد، والتي تتجسد من خلال تفعيل مجموعة من الآليات السياسية والدبلوماسية، الأمنية والعسكرية، الاقتصادية والتي تقتضي بالأساس مبادرات محلية وطنية، ومبادرات تعاونية بين دول المنطقة، قائمة على الحوار السياسي وأولوية العمل الإقليمي المشترك، إلا أنها اصطدمت بعراقيل مختلفة تمثلت أساسا في انقسام دول المنطقة لاعتبارات مختلفة ولعل أهمها ارتباط معظم تلك الدول بأطراف خارجية. إن صمود الجزائر وحماية جدار أمنها الخارجي من مختلف التهديدات القادمة من المنطقة المغاربية–الساحلية دليل على قدرة ونجاعة وكفئ السياسة الأمنية المنتهجة، لكن كلما تمكنت الجزائر من صياغة سياسة أمنية ذات أبعاد استباقية ووقائية كلما زادت فرص احتواء التهديدات الأمنية.

الهوامش

1 – إيمان رجب، "معضلة تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية"، مجلة بدائل، العدد 24، أوت 2017، ص5.

2 – سوسن صبيح حمدان،" أثر العلاقات الحدودية بين العراق وإيران في إعادة التوزيع الإداري للمدن الحدودية"، مجلة ديالي، العدد 46، 2010، ص 64.

3 – زهية قربوع، واقع وآفاق التنمية في ظّل التنمية: دراسة حالة الوطن العربي، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009)، ص10.

4 – محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية،(الأردن: الدار الجامعية، 2001)، ص20.

5– وهدا ينطبق على إدراك بعض دول العالم الثالث نظرا لحجم التهديدات المحلية والإقليمية التقليدية التي تعيشها.

6 – نور الدين بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،الجزائر أوربا والحلف الأطلسي، (الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص7.

7 – Ayse ceyhan , "Analyser la sécurite : Dillon ; Waever, Williams et les autres ", Cultures et conflits, N°31-32, printemps –été1998, P39.

8 – نور الدين بن عنتر ،مرجع سابق،ص8. عن :

an agenda for international security studies in :Bary Buzzan ,People, states and fear the post-cold war era. 2ed, Boulder lynne rienner Publishers , 1991, P-P,18-19.

9 – مدحت أيوب ، الأمن القومي العربي في عالم متغير، (مصر: مكتبة مدبولي، 2003)، ص17.

10- Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale", la revue internationale et strategique , N°52,hiver 2003-2004, P34.

11 -Ibid , P38.

12- Ibid.

13- Ibid.

14- Ayse ceyhan, op-cit , p-p, 44-45.

15 – نور الدين بن عنتر، مرجع سابق، ص9. .

16 – عمر بغزوز، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر في إطار العولمة "، مجلة الفكر البرلماني، العدد 06، جويلية 2004، ص117.

17 – لندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية بين شمال و جنوب المتوسط،(عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013)، ص30.

18- سليمان عبد الله حربي، " مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و إبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، ص- ص،27-28.

19 -تيري ديبيل، استراتيجية الشؤون الخارجية...منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: وليد شحادة ، (بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن آل راشد آل مكتوم، 2009)، ص ص 258-261.

20- نفس المرجع السابق، ص270.

21- يحيى زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، مقال متوفر على رابط الموقع الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211289594704997.html

22- يحيى زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، مقال متوفر على رابط الموقع الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211289594704997.html

23 -حسام حمزة، " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2011/2010 خصوصا الصفحات التالية: (73-75) و(89-91)

24 -عمر فرحاتي، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، (المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات-التحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27-28 فيفري 2013)، ص 18.

25-حسام حمزة، مرجع سابق، ص 99-100.

26 -قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، مقال متوفر على الموقع الالكتروني :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

27- المادة 28 من من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري المؤرخ في 6 مارس سنة 2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

28- مرابط محمد، "3 مهمات للجيش الوطني الشعبي وهذا هو دور الجيش السياسي"، مقال متوفر على الرابط الالكتروني:

http://dzayerinfo.com/ar/3

29 - كمال روابحي، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف - المسيلة. 2017-2018)، ص 58-57.

30- محمد قجالي،"ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية: التونسية"، (رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990)، ص- ص، 302-305.

31 -محمد ياسين الجلاصي، "تعاون أمني تونسي - جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور"، جريدة الحياة، الموقع الشخصي للباحث:

/com/Articles/584403

32 –عبد النور بن عنتر، "الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"، صحيفة العربي الجديد، الموقع الشخصي للباحث، الموقع الالكتروني:
http://www.alaraby.co.uk/opinion/3f8319f8-0b13-488d-b4d5-cfe249655b64#sthash.mlDcoIsz.dpuf
33 –عثمان لحياني،جريدة الخبر،21-04-2010، الموقع الشخصي للباحث، الموقع الالكتروني:
http://elkhabar.com/quotidien/?ida=203839&idc=30
34 –خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2010)، ص 138.
35 –عثمان لحياني، جريدة الخبر، مرجع سابق.
36 –خالد بشكيط، مرجع سابق،ص139.
37 –بوعلام غمراسة، المنجي السعيداني، "الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية بالحدود المشتركة"،جريدة الشرق الأوسط، العدد 12465،يوم:2013/01/13.
38– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.
39 –لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009، متوفر على الرابط الالكتروني:
www.clrt-afrique.com
40 –هدى مبارك شيالي، "الانفلات الأمني في مالي يحول دون استكمال الطريق العابر للصحراء"، جريدة البلاد، متوفر على الرابط الالكتروني:
.http://www.elbilad.net/article/detail?id=11505
41 –فرحاتي عمر ، سليماني أمباركة، التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، خنشلة، العدد 5، جانفي 2016، ص 48.
42– مجيد ذبيح، " الخبير في الشؤون الاقتصادية بشير مصيطفى لـ "صوت الأحرار": هذه شروط الإقلاع الاقتصادي وتجاوز الأزمة"، جريدة صوت الأحرار، 18 جويلية 2016.

43 –جمال سويح . عطاءالله بن طيرش، " تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، ج1، ع1، مارس 2017، ص 209.

44 –أ. صيد صابرة ، أ.محلق عبد الغاني، " إشكالية تأمين الحدود وتنمية المناطق الحدودية قراءة في أهم تجارب
بعض الدول في تنمية وتطوير المناطق الحدودية"، مجلة الاقتصاد والقانون ، العدد 30 ، ديسمبر، ص–ص، 156-158.

45 –علاق جميلة، "المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية و تعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ج4، ع2، جوان 2019، ص 220.

46 – RM Tawfik, "NEPAD and African Development: Towards a New Partnership between Development Actors in Africa", African Journal of International Affairs, v11, N1, 2008.

47 –عاطف قدادرة، "الجزائر تنشئ "قوة ناعمة" لاستعادة نفوذها في أفريقيا" ، الأنديبندنت عربية، الثلاثاء 21 أبريل 2020، عبر الموقع لالكتروني:
https://www.independentarabia.com/node/113506